# دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمة اليمنية خلال الفترة 2011 – 2021م

عبد السلام محمد حسين الشامي
مركز إدارة الأعمال- جامعة صنعاء

DOI: https://doi.org/10.56807/buj.v5i5.522

**الملخص**

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الأُمم المتحدة في إدارة الأزمة اليمنية خلال الفترة من 2011 ـــــــ 2021، وتقييم هذا الدور، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لجمع المعلومات ووصف أحداثها، وقد توصلت الدراسة للعديد من الاستنتاجات من أهمها: ضعف أداء الأمم المتحدة في تعاطيها مع النزاع والأزمة اليمنية، والمستوى الهش والضعيف وعديم التأثير والفاعلية في إدارة الأزمة اليمنية، وأن ضعف الأمم المتحدة أدى الى استمرار الصراع والأزمة وطول مداها الزمني، بالإضافة إلى اتساع دائرة التدخلات المباشرة الإقليمية والخارجية في النزاع اليمني وفقاً لمصالح خاصة، وكذلك تعرض آلية مجلس الأمن الدولي في الدبلوماسية الوقائية ومنع الأزمة من وقوعها ودرجة الاستجابة السريعة للحد من تداعياتها للنقد الشديد المستمر.

**الكلمات المفتاحية:** الأمم المتحدة – إدارة الأزمة - الأزمة اليمنية (2011- 2021).

## *The role of the United Nations in managing the crisis in Yemen between 2011-2021*

***Abstract***

*The study aimed to identify and evaluate the role of the United Nations in managing the Yemeni crisis during the period from 2011 to 2021. The study relied on the descriptive approach to collect information and describe its events. The study came up with some conclusions, the most important of which are: the weak performance of the United Nations in dealing with the conflict and the Yemeni crisis, the fragile, weak, ineffective and ineffective level in managing the Yemeni crisis, the weakness of the United Nations has led to the continuation of the conflict and crisis and its long time span, in addition to the expansion of the circle of direct regional and external interventions in the Yemeni conflict according to special interests. It also exposes the UN Security Council mechanism in preventive diplomacy and preventing the crisis from occurring, and the degree of rapid response to limit its repercussions to the ongoing severe criticism.*

***Keywords:*** *United Nations - crisis management - Yemeni crisis (2011-2021).*

**الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة**

**أولاً: الإطار العام للدراسة**

**المقدمـــة**

يستهل ميثاق الأمم المتحدة افتتاحيته بعبارة (نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب...) وأقرت دول العالم هذا الميثاق وفوضت كل من جهاز الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة بمنع وتسوية النزاعات الدولية وصون الأمن والسلم الدوليين، وبهذا أعطت أجيال هذا العصر آمالا كبيرة بالحياة في ظل أمن وسلام دائمين في مختلف دول العالم، بصونهما والحفاظ عليهما باعتبارهما الغاية السامية والهدف الأساس من قيامها، والعمل على جعل العالم أكثر سلاما وأمنا بعد كارثة حربين عالميتين خلفت الملايين من الضحايا والكثير من الدمار(ميثاق الأمم المتحدة – https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/preamble).

وبدراسة واقع خارطة ماضي وحاضر الأزمات الدولية في العالم سنجد أن بؤر الصراع والأزمات الدولية والانتهاكات وجرائم الإبادة الجماعية تنتشر على مساحات وبقع كبيرة من دول العالم، حيث أخفقت الأمم المتحدة حيالها في الاستجابات والتعاملات الإيجابية المختلفة معها، مما سبب ذلك في تفاقمها الى حروب أهلية وتدخلات دولية زادتها تعقيدا، ونتج عنها الكثير من الضحايا وخلفت الكثير من الدمار والتداعيات.

والأزمة اليمنية هي من الأزمات التي تعاملت معها الأمم المتحدة، وتعتبر قضية شائكة ومعقدة ومتنوعة المحاور، حيث أفرزت أسوأ أوجه التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي في اليمن من ناحية، والتدخلات الخارجية السياسية والعسكرية في شؤونها الداخلية الماسة بسيادتها، بالمخالفة لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة من ناحية ثانية، ومن ناحية ثالثة وهي الأهم أن الدور الأممي الهش قاصر على إدارة الأزمة وليس حلها، وذلك له مدلولاته الواضحة نتيجة تغير البيئة السياسية الدولية وتحكم قوى دولية معينة في صنع قرارات الأمم المتحدة، وجعلها وسيلة من وسائل التحكم والهيمنة في العالم، كل ذلك فاقم الأزمات العربية بما فيها الأزمة اليمنية موضوع الدراسة.

**مشكلة الدراسة:**

تكمن مشكلة الدراسة في أن الأزمة اليمنية موضوع الدراسة مرّ عليها سنوات مضت منذ مؤشراتها الأولية ونشأتها ومراحلها الأولية، وهي محل تحذير متكرر وعلم وإحاطة في تقارير الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها في مراحلها الأولى ما قبل ميلادها، وبقيت في حالة استمرارية وتفاقم بوتيرة عالية إلى أن تحولت من نزاع سياسي الى صراعات مسلحة ثم ازدادت تعقيدا وبؤسا، وتدخلا خارجيا، وتهدأ مؤقتا بسبب استنزاف قوى الأطراف المتصارعة بشريا وماديا، مما أدى إلى انهيار مؤسسات الدولة الرسمية في ظل المعاناة من الأوضاع غير المستقرة، ومن دور الأمم المتحدة الذي يشوبه الكثير من الغموض ويثير الكثير من الاستياء، برغم أنها كانت حاضرة مسارات الأزمة وتفاصيلها، فلا وجود لعنصري المفاجأة والسرعة والمباغتة للأمم المتحدة وتوليها إدارة الأزمة منذ مؤشراتها الأولى، واستمر تفاقم الأزمة الى أن تحولت إلى حرب أهلية وتدخلات خارجية، واستهلكت الأمم المتحدة كثيرًا من الوقت في إدارة الأزمة اليمنية.

ومن خلال ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

**ما دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمة اليمنية خلال الفترة من 2011 -2021؟**

**أهداف الدراسة:**

هدفت الدراسة إلى الآتي:

1. التعرف على ماهية الأمم المتحدة واختصاصاتها.
2. التعرف على ماهية إدارة الأزمات.
3. معرفة الدور الذي قامت به الأمم المتحدة في إدارة الأزمة اليمنية خلال الفترة المحددة للدراسة.
4. تقييم الدور الذي قامت به الأمم المتحدة في إدارة الأزمة اليمنية خلال الفترة المحددة للدراسة استنادا إلى معيار النتائج التي حققتها وفقا للواجبات الدولية المسؤولة عنها.
5. دراسة تأثيرات العوامل المحلية والإقليمية والدولية في مساعي الأمم المتحدة في تسوية الأزمة اليمنية خلال الفترة المحددة للدراسة.
6. التوصل إلى استنتاجات وتقديم توصيات.

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

1. الخطورة الناتجة عنها بانهيار مؤسسات الدولة وانعدام الأمن وسقوط الضحايا والتهجير ودمار البنية التحتية وانتهاكات حقوق الإنسان وانتشار الأوبئة والمجاعة، وانعدام مقومات الحياة لفترة تجاوزت عشر سنوات.
2. البحث والكشف عن وقائع الأزمة اليمنية على الواقع والربط بينها وبين شعارات الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.
3. تكمن أهميتها في كونها أزمة مست شعبًا بأكمله ودفعت الباحثين والمهتمين ومراكز البحث في الخوض والبحث فيها.
4. تتناول هذه الدراسة موضوع إدارة الأزمات ـــــــ الفكرة الغائبة ـــ عن الاهتمام بها وتطبيقها في تعامل الجهات الرسمية المختصة تجاه الأزمة اليمنية خلال الفترة 2011 ـــ 2021م.

**فرضية الدراسة:**

**تعتمد الدراسة على فرضية مؤداها:** "أن هناك فشلا في دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمة اليمنية خلال الفترة 2011-2021م".

**حدود الدراسة:**

**الحدود الموضوعية:** تناولت الدراسة دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمة اليمنية.

**الحدود الزمنية**: غطت الدراسة الفترة 2011- 2021م.

**منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كونه الأنسب لوصف الوضع القائم والعمل على تناول الروابط بين الأدوار والمساعي والقرارات الأممية ومدى فاعليتها وتأثيرها، وكذلك عرض وتحليل وتقييم المواقف والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن الأزمة اليمنية خلال الفترة 2011- 2021م ومدى تناسبها وجسامة الأحداث الجارية على الواقع، لإبراز دورها والعوامل المؤثرة فيها.

**ثانياً: الدراسات السابقة:** تتناول الدراسات السابقة بعضاً من الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة، على النحو الآتي:

**1. دراسة (نعمه، 2016) بعنوان: دول مجلس التعاون الخليجي وإدارة الأزمات الإقليمية (أزمة اليمن أنموذجا).**

**هدفت** الدراسة إلى بيان وتوضيح دور دول مجلس التعاون الخليجي في إدارة الأزمات الإقليمية، ودراسة الأزمة اليمنية كحالة خاصة لأهميتها السياسية والمصيرية والاستراتيجية البالغة على دول الخليج ولما آلت إليه الأوضاع في اليمن، وتوصلت الدراسة إلى أن مجلس التعاون الخليجي أصبح قوة عربية فاعلة سياسيا وعسكريا حيث ملأ الفراغ السياسي العربي في الوقت الراهن.

**2. دراسة (الحسني، 2017) بعنوان: قرارات مجلس الأمن ودورها في حل الأزمة اليمنية.**

حاولت الدراسة البحث عن أسباب معضلة الأزمة اليمنية بالتركيز على أهم العوامل والمسببات التي من خلالها ولدت حرباً أهلية وتدخلات عسكرية خارجية حولت البلاد إلى مسرح للصراعات الإقليمية والدولية، واستعرض الباحث دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين، وتحليل وبيان تأثير القرارات والبيانات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن الأزمة اليمنية وتقييم مستوى تنفيذها ونتائجها، وتوصل الباحث في دراسته إلى عجز وفشل ومجلس الأمن برغم مشاركته إدارة الأزمة منذ بدايتها ومختلف مراحل تطورها.

**3. دراسة (صفا، 2018) بعنوان: الأزمة اليمنية، أسبابها، أبعادها وطرق تسويتها.**

هدفت الدراسة إلى بيان ومعرفة أسباب الأزمة اليمنية ودور القوى الخارجية فيها وتقييمها وخاصة التدخل الخليجي وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج وأهمها فشل إدارة التدخل السياسي والعسكري الخليجي في اليمن سياسيا، ثم تم تكوين مليشيات مسلحة تتبع دول الخليج سيطرت على المحافظات الجنوبية، والفشل العسكري لعاصفة الحزم.

**4. دراسة (غريب، 2020) بعنوان: الأزمة اليمنية 2011-2020: أسبابها وطرائق إداراتها ومساراتها المستقبلية.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب الأزمة اليمنية، وبيان طرق إدارتها من قبل الأطراف المحليّة والإقليميّة والدولية، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن الفساد السياسي والاقتصادي وفساد مؤسسة الجيش والأمن وانعدام بناء دولة مؤسسات وفساد التعليم نتج عنه ضعف الانتماء والولاء الوطني وغلبة الولاءات القبلية والعصبية العشائرية والجهوية والطائفية، عززها التدخلات الإقليمية والدولية، صاحبها في ذلك الدور الضعيف والسلبي للأمم المتحدة. كل ذلك أدى لتصعيد الأزمة سياسيا وعسكريا ولما آلت اليه من نتائج كارثية.

**5. دراسة (جار الله، 2020) بعنوان: بوصلة الصراع في اليمن لأهم التحولات الاستراتيجية.**

هدفت الدراسة إلى تحليل وتتبع تقلبات مسارات الصراعات اليمنية خلال فترة ما بعد 21 سبتمبر 2014م، وقراءة التطورات الاستراتيجية في المشهد اليمني خلال فترة (2017-2019) في إطار رصد المتغيرات المحلية ومحددات التأثيرات المحلية والخارجية عليها، وكان من أهم استنتاجات الدراسة: أن التحولات السياسية وتبعية الصراع جرت تبعا لتقاطع المصالح السياسية للأطراف الإقليمية المتداخلة في اليمن وعدم ثبات بوصلة الصراع في اتجاهات معينة.

**6. دراسة (القاسم، 2021) بعنوان: الأزمة اليمنية أسبابها وأبعادها 2015-2020م.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب وجذور الأزمة اليمنية، وبيان أبعادها من الناحية الإقليمية (السعودية وإيران) والدولية (الأمريكي والبريطاني والروسي)، وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج هي أن الأزمة اليمنية في جوهرها تشكل تسلسلا طبيعيا لمقدمات كانت موجودة ومعروفة، وكذلك غياب الرؤية السياسية المصاحبة للعمل العسكري، بالإضافة إلى تأثير العوامل الإقليمية والدولية في تعقيد الأزمة اليمنية واستمرارها.

**7. دراسة (جاسم، 2021) بعنوان: دور الأمم المتحدة في حل الأزمات الدولية (سوريا واليمن) أنموذجا:**

تمحورت الدراسة حول دور الأمم المتحدة في الأزمات الدولية عموما ودورها في الأزمتين اليمنية والسورية من خلال المسارات السياسية والدبلوماسية بواسطة مبعوثيها الدوليين والمسار القانوني المتمثل في العديد من القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي، ودور العوامل الخارجية فيها. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن: الأمم المتحدة سعت إلى الحد من الأزمات الدولية وأن دورها في سوريا واليمن لم يرتق إلى المستوى المطلوب نتيجة أن الأزمتين السورية واليمنية شكلتا بؤر استقطابات إقليمية ودولية تتصارع حول أهدافها ونفوذها ومصالحها مما شكل عائقا أمام الجهود الأممية.

**8. دراسة (Sharp, 2021) بعنوان:**

**Civil War and Regional Intervention on Yemen.**

**"الحرب الأهلية والتدخل الإقليمي في اليمن".**

هدفت الدراسة إلى استعراض الحالة اليمنية والتدخل الإقليمي في اليمن وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج وأهمها تآكل الحكم المركزي في اليمن نتيجة الصراعات المحلية وعواملها الخارجية، والمخاوف الأمريكية والغرب من استغلالها من قبل التنظيمات الإرهابية، أن الاضطرابات في هذه المنطقة من العالم يؤدي إلى زعزعة استقرار ممرات التجارة الدولية الحيوية القريبة، وأن سلطة الأمر الواقع في شمال اليمن كلما أصبح حكمهم قاعدة مقبولة، مع زيادة احتمالات أن ذلك يمكن أن تحظى شرعيتها بقبول أكبر على الصعيد الدولي. وأن الإمارات وفرت الرعاية لمكونات سياسية وعسكرية لأهداف خاصة، وتعرض سمعة السعودية للتشويه بسبب نتائج عملياتهم العسكرية، والصراع في مجمله أصبح حرب بالوكالة وهي استراتيجية ناجحة لبعض القوى الإقليمية.

**9. دراسة (Elayah, & Aklan, 2018) بعنوان:**

**The Role of the United Nations and its Special Envoys in the current Yemeni War: Floundering in a Tragic Reality.**

**"دور الأمم المتحدة ومبعوثيها الخاصين في الحرب اليمنية الراهنة: التخبط في واقع مأساوي".**

في هذا التقرير، تم استعراض بعض التحديات التي أعاقت الأمم المتحدة ومبعوثيها وأهمها:

1- جهل أو تجاهل الوسطاء بالبيئة السياسية اليمنية المعقدة وتركيبة قادة أطراف الأزمة وطبيعتها.
2- عدم التركيز والاهتمام والتعامل مع جذور وأسباب الصراع.
3- عدم فاعلية وتفعيل قرارات حظر توريد وتهريب الأسلحة إلى أطراف النزاع.

وأورد التقرير تفصيلا لأسباب فشل المصالحة وإيقاف تدهور الوضع وتطور الأزمة وأهمها:

1) ضعف منهجية المبعوثين الدوليين في دمج المعلومات المحلية والوطنية والقضايا الإنسانية في عملية التفاوض واستمرار ذلك الخطأ لفترة طويلة.

2) هناك ضعف في التخطيط والتحليل ودراسة علاقة السببية والشروط المسبقة المناسبة. يضاف إلى ذلك فشل الحكومة الانتقالية.

**10. دراسة (Asseburg, et.al, 2018) بعنوان:**

**Mission Impossible? UN Mediation in Libya, Syria and Yemen.**

**"المهمة المستحيلة: وساطة الأمم المتحدة في ليبيا، سوريا واليمن".**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الصعوبات التي واجهت الأمم المتحدة في أزمات الدول الثلاث سوريا وليبيا واليمن ومعرفة الظروف التي تحاول في ظلها التفاوض لإنهاء الحروب، وتوصلت الدراسة إلى أن الصعوبات التي أدت إلى زيادة الأزمات تعقيدا أن العديد من الجهات الفاعلة المحلية في هذه الصراعات لم تلتزم بجدية بالمفاوضات وجميع هذه الصراعات ليست فقط صراعات على السلطة بين القوات المحلية، ولكنها أيضاً ساحة لمنافسة القوى الخارجية، إضافة إلى ذلك أن وسطاء الأمم المتحدة مقيدون من قبل مجلس الأمن، بالإضافة إلى ذلك لم تكن خيارات قوات حفظ السلام خياراً واقعياً على الإطلاق في هذه البلدان الثلاثة.

**التعليق على الدراسات السابقة:**

اختلفت هذه الدراسة مع بعض الدراسات في أن بعض الدراسات السابقة وردت بصورة مختصرة بمجرد الوصف فقط دون التعليق عليها وتحليلها، وكذلك لم تتناول الدراسات السابقة ماهية الأمم المتحدة ونشأتها والوكالات التابعة لها وربط إدارة الأمم المتحدة للازمات وموافقتها لمبادئ علم إدارة الأزمات التي تم التطرق إليها في هذه الدراسة، وكذلك تم التطرق في هذه الدراسة إلى تراكمات الأزمة اليمنية الحالية منذ العام 1990م، فضلاً أن ما يميز هذه الدراسة هو ربط دور الأمم المتحدة بإدارة الأزمات ودورها في إدارة الازمة اليمنية خلال أكثر من عشرة سنوات، والتطرق لدورها من خلال مساعي مبعوثيها الدبلوماسيين خلال الفترة المدروسة وتقديم استنتاجات على أدوارهم، بالإضافة إلى التطرق إلى قرارات مجلس الأمن بشأن الأزمة اليمنية وتقديم استنتاجات على هذه القرارات.

**الإطار النظري للدراسة**

**أولاً: ماهية الأمم المتحدة واختصاصاتها** (ميثاق الأمم المتحدة.https://www.un.org):

تعد الأمم المتحدة أكبر منظمة دولية، وتتألف حاليا من (193) دولة عضواً، وتقوم على أساس مبادئ أساسية واجتماعية واقتصادية وسياسية تؤمن بها جميع الدول الأعضاء، وتتعاهد على التقيد والعمل بها، ولقد ساد إحساس قوي خلال وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية (1939- 1945) لدى قادة العالم بالحاجة الملحّة إلى آلية تساعد على إحلال السلام ووضع حد للحروب في المستقبل. وأدركوا أن هذا الأمر لا يمكن أن يتحقق إلا إذا عملت جميع الأمم معاً ضمن منظمة عالمية لمواجهة هذا الأمر، فتم الإعلان بعد مشاورات عديدة على (منظمة الأمم المتحدة) عام1945.

**مقاصد وأهداف الأمم المتحدة**: 1) صون السلم والأمن الدوليين، 2) إنماء العلاقات الودية بين الأمم، 3) التعاون على حل المشاكل الدولية، 4) تعزيز احترام حقوق الإنسان، وأن تكون مرجعا لتنسيق الأعمال التي تقوم بها الدول. ويتعاون في هذا الجهد أكثر من 30 منظمة منتسبة إلى الأمم المتحدة، فيما يُعرف بمنظومة الأمم المتحدة.

**هيكل الأمم المتحدة:** 1 - الجمعية العامة 2 - مجلس الأمن 3 -المجلس الاقتصادي والاجتماعي 4 - مجلس الوصاية 5 - محكمة العدل الدولية 6 - الأمانة العامة.

**تعيين الأمين العام للأمم المتحدة:** توصي الجمعية العامة باسم المرشح الذي ينبغي تعيينه في منصب الأمين العام.

**مجلس الأمن الدولي:** يختص بصورة رئيسية بالحفاظ وصون السلام والأمن الدوليين بالدبلوماسية الوقائية ومنع النزاعات الدولية والتدخل وفقا لميثاق الأمم المتحدة في قضايا السلام والأمن، ويتكون مجلس الأمن من خمسة عشر عضواً. خمسة أعضاء منهم دائمون. وتنتخب الجمعية العامة الأعضاء العشرة غير الدائمين الآخرين لفترة سنتين على أساس التمثيل الجغرافي.

**نظام التصويت وحق النقض:** تتمتع الدول الخمس (أمريكا، روسيا، الصين، بريطانيا، فرنسا) بسلطة تصويت خاصة تسمى بحق الفيتو، ولأي دولة من هذه الدول حق الاعتراض في أي مرحلة من مراحل اتخاذ القرار.

**مهام مجلس الأمن الدولي:** هو الجهاز التنفيذي الرئيسي للمنظمة ويمارس المهام الآتية:

1- يحقّق في أي خلاف أو حالة قد تؤدي إلى حدوث نزاع دولي.

2- يوصي بطرق وشروط تسوية النزاعات.

3- اتخاذ الإجراءات ضد أي عمل من أعمال العدوان أو التهديد بارتكابه.

4- آلية تدخل مجلس الأمن الدولي في منع النزاعات: تتم وفقاً للآتي:

1) **الوسائل السلمية:** هي الواردة في الفصل السادس من الميثاق المادة (4) بدءا بخطوات وإجراءات محددة وهي فحص النزاع، ثم استخدام وسائل منع النزاع، واتباع إجراءات الوساطة والتحكيم أو التوفيق ونحوها وتخير الدول بحل النزاعات بالطرق السلمية.

2) **الوسائل القسرية:** هي الواردة في الفصل السابع من الميثاق، يتم اللجوء إليها وفقاً لمبدأ الأمن الجماعي باعتبار أن هذا النزاع يخل بالسلم والأمن الدوليين، ولذلك في المراحل المتقدمة من النزاعات التي لا جدوى من الوسائل السلمية فيها يتم اللجوء إلى استخدام القوة والإكراه تدريجياً وفقا لمستوى النزاع أو الأزمة وتتنوّع هذه التدابير ابتداءً من فرض عقوبات اقتصادية وقطع العلاقات الدبلوماسية والمقاطعة التجارية وانتهاء بالعمل العسكري الدولي المواد (39، 40) من الميثاق.

3) **صنع واتخاذ القرار في مجلس الأمن:** يختلف صنع وصدور القرار في مجلس الأمن في العديد من المواضيع أولاهما: المسائل الموضوعية (الهامة) يشترط موافقة إرادة الخمس الدول الدائمة في المجلس مجتمعه مع أربعة دول من العضوية العادية وثانيهما: المسائل الإجرائية (غير المهمة) فيشترط في صدورها موافقة تسعة أعضاء. وثالثهما: أن تحديد ما إذا كان الأمر موضوعيا أو إجرائيا يخضع للإرادات الخمس الدائمة ويحق لأي منها الاعتراض.

4) **حالات نظر الجمعية العامة في قضايا السلم والأمن:** تحدث في حالات استثنائية ومحدودة وأهمها:

1. الحالة الأولى: يمكن التصدي لقضايا النزاع من خلال لجنتها الأولى المعنية بنزع السلاح وكذلك تتولى اللجنة الرابعة الخاصة بالمسائل السياسية المتعلقة بإنهاء الاستعمار.

2. الحالة الثانية: ما أورده الفصل الرابع من ميثاق الأمم المتحدة في المادتين (10، 11): الاتحاد من أجل السلام حيث أصدرت الجمعية العامة القرار رقم 377 في عام 1950م، الذي أعطى الحق للجمعية العامة بأن تباشر النظر في أي مسألة يعجز مجلس الأمن الدولي عن التوصل إلى إصدار قرار بشأنها.

3. الحالة الثالثة: أوجب إعلان (مانيلا) للأمم المتحدة الصادر عام 1982م بموجب قرار الجمعية العامة رقم 10/ 37 والخاص بالتسوية السلمية للنزاعات الدولية بما نصه: (على جميع الدول أن تسوي منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية، على نحو لا يعرض للخطر السلم والأمن الدوليين والعدالة).

**ثانياً: ماهية إدارة الازمات**

**مفهوم إدارة الأزمة:** مفهوم الإدارة: هي نشاط إنساني مستمر يشمل وظائف رئيسية هي التخطيط والتنظيم والقيادة والإشراف والتنسيق والمتابعة والرقابة (هيكل، 2006، 21).

ويرى الدكتور هلال (2004، 35) أن الأزمة: (خلل مفاجئ يؤثر على المقومات الرئيسية للنظام وتشكل تهديدا صريحا وواضحا لبقاء المنظمة أو النظام نفسه).

وبهذا يمكن أن يعرف الباحث الأزمة بأنها: فترة حرجة تأتي نتيجة أخطاء ومشاكل متراكمة سواء كانت (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أمنية) وتشكل خطورة حقيقية على النظام الذي تحدث فيه.

**المصطلحات ذات الصلة بالأزمات:**

- **المبعوث الدولي الخاص:** يحمل الصفة الدبلوماسية ويتمتع بامتيازاتها وهو الذي يتم تعيينه لغرض خاص محدد، وينبغي عدم الخلط وغيره من المبعوثين الدبلوماسيين، وهذا لقب حديث نسبيا (الموسوعة الحرة، https://ar.wikipedia.org/wiki).

- **المشكلة:** عرفها قاموس ويبستر (Webster) بأنها حالة أو موقف صعب يثير قلقاً وضغطاً ويتطلب حلاً Merriam, (1996, 17)، فالمشكلة تمثل موقفاً غير مرغوب فيه بالنسبة لمتخذ القرار يحاول الانتقال منه إلى موقف آخر مرغوب، وذلك بالتعرف عليها وتحديد أبعادها وتحري سبب ظهورها والآثار الناجمة عنها (كنعان، 2003، 115).

- **الصـــراع:** ويقصد به تعارض الأهداف بين وحدتين أو أكثر وغالبا ما تكون أبعاده واتجاهاته وأطرافه وأهدافه غالباً ما تكون معروفه (عليوة، 1997: 5)، إلا أنه يصعب توقع مجرياته بشكل عام لأنه يمر بأوقات عصيبة وأخرى هادئة يصعب تفسيرها (دياب، 2007، 25).

- **النزاع:** يقصد بالنزاع عند جوليان فروند J.Freund مواجهة مقصودة بين كائنات أو مجموعات من ذات النوع يظهر بعضها تجاه البعض نوايا عدوانية وبشكل عام تجاه حق عام، ومن أجل حفظ أو تأكيد أو استعادة هذا الحق يحاول كل طرف كسر مقاومة الآخر مع احتمال اللجوء إلى العنف إلى حد تصفية الآخر جسدياً (دياب، 2007، 21).

- **الكارثـة:** هي حادث أو خلل يصيب المجتمع في وقت معين، وينتج عنه خسائر فادحة في الموارد البشرية أو المادية أو كليهما، وغالباً ما تؤدي الكارثة إلى أزمة أو أزمات وقد يحدث العكس، أي ينجم عن تفاقم الأزمة كارثة (Gurevitch, 1995, pp, 12-13)، وقد تقع لأسباب بشرية أو طبيعية، مقصودة أو غير مقصودة (World disaster report, 1993, 7)، وقد تفوق مواجهتها قدرة الدولة وهي تحدث فجأة في معظم الأحوال ولا تتيح وقتاً كافياً لاتخاذ القرارات اللازمة لمواجهتها (نجيب، 1996، 4).

ومن خلال التطرق إلى المصطلحات ذات الصلة بالأزمات وعلاقتها بالأزمة اليمنية يتبين للباحث أن الأزمة اليمنية قد مرت في بداية مرحلتها كمشكلة صعب احتوائها ثم مرت بمرحلة الصراع من خلال تعارض الأهداف بين أكثر من فئة سواء حزبية أو تشطيريه، وكذلك مرت بمرحلة النزاع التي أدت إلى اللجوء للعنف، وحالياً هي أزمة نتج عنها خسائر فادحة في الموارد البشرية والمادية وأدت إلى أزمة إنسانية وإذا استمر الوضع على ما هو عليه فقد تصبح كارثة.

**الأهداف الرئيسية لإدارة للازمات:**

من الأهداف العامة لإدارة الأزمات:

**1- التدابير الوقائية قبل وقوع الأزمة:** العمل على منع الأزمات قبل وقوعها، من خلال القيام بالآتي (الحريري، 2012، 37):

أ- وضع الخطط الاستراتيجية العامة والتفصيلية اللازمة للخيارات العلمية لمواجهة أسباب التدهور وإيقافها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

ب- وضع القيادة (صانع القرار) على اطلاع أولا بأول وتبادل الآراء والأفكار وتقديم المشورات العلمية المناسبة.

ج- وضع خطة المتابعة والتنسيق والتقييم أولا بأول لقياس مدى النجاحات الأولية لخيارات الحلول موقع التنفيذ أو الانتقال إلى الخيارات الأخرى بحسب الأفضلية وبطريقة علمية وفق توصيات خبراء فريق الأزمة.

**2- الاستجابة والتدخل بعد وقوع الأزمة:** التدخل في الوقت المناسب باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الأزمة والعمل على التقليل من آثارها وإنهائها وإزالة آثارها (هيكل، 2006، 33).

**أسباب نشوء وحدوث الأزمات:** إن من أهم أسباب نشوء الأزمات الآتي:

1. **تأجيل النظر في المشكلات أو تجاهلها:** من قصور وعيوب الإدارة السلبية في تجاهل الأزمات أو ترحيل مؤشراتها وعدم التعامل الموضوعي والجاد معها، مما ينتج عن ذلك اتساع حجمها وخطورتها في النهاية (الحدراوي، 2010، 207).
2. **عدم دقة المعلومات أو عدم استيعابها:** تعتبر المعلومات الصحيحة والسليمة الواردة في الوقت المناسب هي حجر الزاوية في صدور القرار في الزمن والمكان المناسبين إذا ما توفرت قيادة صناعة واتخاذ قرارات ماهرة ومحترفة. وخلاف ذلك يبنى عليه افتراضات خاطئة فتؤدي إلى اتخاذ قرارات كارثية وخاصة في الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية (الحدراوي، 2010، 208).
3. **عدم وجود وسائل وأساليب لاكتشاف الأزمات قبل حدوثها:** يتوقف هذا الأمر على نوع الأزمات المقصودة بتوفير الوسائل وأجهزة الإنذار والتنبؤ. فالأزمات الاقتصادية والسياسية والأمنية لها فرق ومراكز دراسة واستشعار الأزمات والتنبؤ بها قبل وقوعها، وتنفيذ الخطط المعدة سلفا للحد منها بعد وقوعها (محمد، 2011، 50).
4. **ضعف الإمكانات المادية والفنية والبشرية:** وهذه من الأخطاء والأسباب الإدارية وتنطبق هذه الحالة على الأزمات والمخاطر والكوارث في المؤسسات الحيوية والهامة التي يجب أن تنال القدر الكافي من الاهتمام في هذا الجانب (محمد، 2011، 51).
5. **الإدارة العشوائية والفساد الإداري:** هذه من الأسباب الجوهرية ليس في نشوء أزمة وإنما تدمير الكيان نفسه ويكون عاملا رئيسا تفاقم الأزمة وتداعياتها وخطورة نتائجها وعدم الاستعداد أو التخطيط لمواجهتها. ولأن الإدارة العشوائية تنبثق من الجهل وغياب النظرة العلمية الإستراتيجية وتشجع الانحراف والتسيب وتجعل من متخذ القرار شخصا لا يؤمن بالتخطيط وأهميته (الفقيه، 2012، 17)

**ثالثاً: جذور الأزمة اليمنية**

إن الأزمة اليمنية الراهنة هي تحصيل لأزمات مكبوتة ومتراكمة كونتها أزمات مفتوحة ومتقطعة خلال الفترة من 1990-2010 سيتم قراءتها على شكل نقاط في الآتي:

1- أزمة النخب السياسية اليمنية في العام 1990، حيث تولت النخبة السياسية الشمولية السابقة السلطة الموحدة بالتقاسم مناصفة شمل تشكيل مجلس رئاسة وحكومة مكونة من (39) حقيبة وزارية، وضم سلطتي التشريع السابقتين (مجلس الشورى) في الشمال ومجلس الشعب في الجنوب في هيئة

واحدة (مجلس النواب)، وتم الإعلان بالانفتاح السياسي بإعلان التعددية الحزبية السياسية، ولمرحلة انتقالية مدتها سنتين ونصف، يجري بعدها انتخابات عامة.

2- لم تطل مدة التفاهم طويلا بين القيادتين (الرئيس ونائبه) وحزبيهما وتنامت حدة الصراعات بسبب خطأ الحسابات الشخصية لكل منهما، وترك مؤسسات الدولة للعبث والفساد، والتفرغ لفبركة الاتهامات والمناكفات الإعلامية والسياسية، ودخلت البلاد في دوامة أزمة سياسية وأمنية.

3- تداعت القوى الوطنية والسياسية ودعت إلى حوار وطني لاحتواء الأزمة السياسية، وشكلت لجنة عرفت بلجنة حوار القوى السياسية وكانت ثمرة تلك الجهود التوصل إلى وثيقة العهد والاتفاق شملت مجمل القضايا المهمة السياسية والاقتصادية والأمنية وتم التوقيع عليها في الأردن 20 فبراير 1994 من قبل رؤساء وأمناء الأحزاب ولجنة الحوار ورئيس الدولة ونائبه، إلا أن الوضع انفجر على الجبهات الحدودية ونقاط التماس العسكرية الداخلية وكانت حرب صيف 1994.

4- أثناء الحرب في 21 مايو 1994 أعلن (البيض) من عدن الانفصال وعودة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وتدخلت الأمم المتحدة بناء على طلب إقليمي بما يتضمن طلب الاعتراف بذلك، وقد جرى مناقشة الوضع في اليمن وإرسال المبعوث الأممي الأخضر الإبراهيمي، وصدر قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار دون جدوى، وتم حسم المعركة بدخول عدن.

5- أدت حرب صيف 1994 إلى تداعيات اقتصادية أدت إلى تدهور الريال اليمني، والاقتراض الداخلي والخارجي، ويرى الباحثون وخبراء الاقتصاد أن تكلفة حرب 1994 المادية كانت لها تداعيات اقتصادية امتدت إلى أحداث 2011، فضلاً عن أزمة العلاقة اليمنية الخليجية نتيجة موقف اليمن من غزو وتحرير الكويت التي نتج عنها توقف المساعدات ومضايقة العمالة اليمنية، التي تسبب في عودة ما يقرب من مليون مغترب.

6- أعقب حرب 1994 أزمة اقتصادية كان من أهم مظاهرها ازدياد حدة الفقر وتفشي البطالة، وكان هذا هو المناخ السياسي والاقتصادي الذي جرت في ظله انتخابات مجلس النواب 1997.

7- الانتخابات الرئاسية في عام 1999 بين مرشح الحزب الحاكم ومرشح مستقل، وما أعقبه من تكتل للأحزاب نتج عنه ما سمي أحزاب اللقاء المشترك ضد الحزب الحاكم، وما أعقبه من انتخابات رئاسية في العام 2006 بين الحزب الحاكم ومرشح أحزاب اللقاء المشترك.

8- تعديل الدستور وتمديد فترة ولاية رئيس الجمهورية من خمس إلى سبع سنوات (الأمر الذي يفتح الباب دستوريا أمام الرئيس للحكم حتى عام 2013)، وتمديد ولاية مجلس النواب اليمني من أربع إلى ست سنوات.

9- تفشي ظاهرة الفساد، ومعاناة الشعب من ضنك العيش، وارتفاع معدلات البطالة، واتساع رقعة الفقر، وتدني مستوى الدخل القومي، وتراجع معدلات التنمية، وتنامي ثقافة الكراهية والخصام بين مكونات البناء الاجتماعي اليمني الواحد، واشتعال الحروب الستة في صعدة، وتصاعد الاحتقان والغضب في المحافظات الجنوبية والشرقية، وقد طال ذلك بتداعياته الوحدة الوطنية والأمن والاستقرار والسكينة الاجتماعية للغالبية العظمى من السكان.

**رابعاً: الأمم المتحدة ودورها في الأزمة اليمنية**

كان لاندلاع ما يسمى بثورات الربيع العربي من الانتفاضة الشعبية في تونس في 18 ديسمبر عام 2010، وكذلك اندلاع ثورة 25 يناير 2011 في مصر الأثر في انطلاق ثورة الشباب اليمنية في 11 فبراير 2011 احتجاجاً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة، ويعتبر عام 2011 امتداداً لسلسة من الأزمات المتوالية التي تم التطرق لها سابقاً حيث كانت المحصلة تفاقم أزمة 2011 باتساع دائرة خروج الكثير من المناطق عن سيطرة الدولة الفعلية، حيث شملت الحالة العاصمة صنعاء إذ قسمتها الأحداث إلى قسمين صنعاء شمالا وصنعاء جنوباً، هذا فقط أحد المظاهر المؤلمة من الحالة السياسية اليمنية ومدعاة للوقوف والبحث عن الأسباب والكيفية التي تمت بها إدارة الأزمة ما بعد 2011.

**مساعي الأمم المتحدة الدبلوماسية من خلال البعثات الدولية الخاصة إلى اليمن** تمثلت المساعي الدبلوماسية في أدوار المبعوثين الدوليين المبتعثين من الأمم المتحدة وهم:

**دور المبعوث الدولي الأول: جمال بنعمر ـــــ ابريل 2011- ابريل 2014:**

تعتبر المرحلة الأولى من الأزمة هي أهم مراحل الأزمة بكل مكوناتها، في بداية عام 2011، علق اليمنيون الأمل على وساطة الأمم المتحدة لإخراج اليمن من الأزمة وإجراء العملية الانتقالية بنجاح، لا سيما وأن الأمم المتحدة كانت مدعومة من قبل اليمنيين والعرب والإجماع السياسي الدولي.

**1) منهجيته في العمل وأبرز أعماله:**

- مشاركة أطراف النزاع في سلطة مؤقتة وانتقالية.
- مؤتمر الحوار الوطني العام.
- إشراك كل القوى السياسية في الحوار ولكل منها تقديم أي مقترحات أو وجهات نظر.
- الأخذ بالنظام الفيدرالي كأحد الخيارات المتاحة، المناصفة بين الشمال والجنوب.
- المشاركة المحدودة برؤية معينة، والاعتماد على نتائج حوار واتفاق أطراف النزاع.

**2) المشاركة في الإشراف على تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية**: المبادرة الخليجية هي مشروع اتفاقية سياسية

أعلنتها الدول الأعضاء بمجلس التعاون العربي الخليجي بقيادة السعودية في 3 أبريل 2011م لتهدئة الوضع، عن طريق ترتيب نظام نقل السلطة في اليمن، والتي انتهت بانتخابات رئاسية جديدة في فبراير 2012.

والآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية هي عبارة عن خطوات تفصيلية مزمنة تتعلق بكيفية تنفيذ المبادرة، وقد كان الاتفاق على الآلية برعاية مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة جمال بنعمر.

**3) وثيقة القضية الجنوبية (وثيقة بنعمر):** وتناولت في بنود رئيسية هي معالجة الماضي والمبادئ التي شملت صياغة دستور جديد لدولة اتحادية مكونة من عدة أقاليم يتم تحديدها بقرار من رئيس الجمهورية بتكليف لجنة فنية لذلك.

**إحاطات المبعوثين الدوليين إلى اليمن وتصريحات مجلس الأمن:**

سيتم تناول ملخص الإحاطات الأخيرة للمبعوثين الدوليين الثلاثة واستنتاج خلاصة خاتمة أعمالهم وإنجازاتهم:

**أولاً: ملخص الإحاطة الأخيرة للمبعوث الخاص جمال بنعمر من أبريل 2011 إلى إبريل 2015:**

أ- أن الأطراف اليمنية "كانت قاب قوسين أو أدنى من إبرام اتفاق سياسي حول تقاسم السلطة خلال فترة انتقالية تمتد بين 18 و24 شهرا وتنتهي بانتخابات عامة"، غير أن استمرار الأعمال العدائية على الأرض وإطلاق "عاصفة الحزم" بقيادة السعودية لم يتركا مجالا لاستكمال جلسات الحوار التي تواصلت لأكثر من شهرين.

ب- نقطة الخلاف الرئيسية هي شكل الرئاسة المقترحة.

ج-الإشارة إلى عدم تعامل مجلس الأمن بالسرعة والصرامة اللازمتين مع تحذيراته المتكررة من أعمال العرقلة التي كان يقوم بها بعض الأطراف.

د- التأكيد على أنه لا يمكن تصور حل للأزمة في اليمن دون وقف فوري للأعمال العسكرية برا وجوا.

**تقييم دور جمال بنعمر:**

أكثر من قام برحلات مكوكية داخل اليمن وخارجها ومشاركته الأزمة السياسية من بدايتها ولعب دورا كبيرا في مرحلة الأزمة السياسية الأمر الذي جعله في مرمى نيران الاتهامات والأقاويل وخاصة بعد نهاية فترته وخروجه الذي أعقبها بتصريحات ولقاءات أثارت ردود أفعال كثيرة من كل الأطراف، ومع مرور الوقت، فقد بنعمر ثقة بعض الأطراف بعد اتهامه بالتساهل مع بعض أطراف النزاع، ومن ثم فشلت مهمته، ودخلت البلاد في أتون حرب أهلية، وشن تحالف بقيادة السعودية عملية عاصفة الحزم، ليقدم ابن عمر بعدها استقالته بعد خمس سنوات من الخطوات المتعثرة.

**ملخص الإحاطة الأخيرة للمبعوث الخاص إسماعيل ولد الشيخ أبريل 2015 إلى 27 فبراير2018م:**

1) أن النزاع أدى إلى تدمير الاقتصاد والصحة والمساكن والطرقات والمدارس وكل ما يحتاجه الشعب اليمني.

2) واصلت أطراف النزاع وأصحاب القرار المنهج المدمر في الكثير من المحافظات اليمنية وصارت أكثر تدميرا في الأشهر الأخيرة وانتهاك حقوق الإنسان.

3) إن الأزمة اليمنية هي الأسوأ في العالم حيث انكمش الاقتصاد إلى 40% 2017 وتراجع قيمة الريال 50% وانقطاع المرتبات وارتفاع الأسعار وأن 22.2 مليون يمني بحاجة إلى مساعدة إنسانية.

**تقييم دور إسماعيل ولد الشيخ:**

1) وضع أسس متينه لخارطة سلام بالترتيب الزمني خلال السنوات الثلاث وتصديق الإطار العام في جنيف 2015 ومناقشات التفاصيل في الكويت 2016 وبالتشاور والاتفاق مع كل الفرقاء إلا أنهم في الساعات بل في الدقائق الأخيرة رفضوا التوقيع عليه. حيث تبين في آخر المشاورات أن الفرقاء غير مستعدين لتقديم تنازلات في الشق الأمني مما عرقل التوقيع.

2) إن خارطة السلام موجودة ومتفق على الخطوط العملية المباشرة وأن ما ينقص هو تقديم التنازلات وهو ما يشكك بتوفر الإرادة الفعلية لإنهاء الحرب.

3) أن المشهد الإقليمي مشحون بالتحديات السياسية والمذهبية والاقتصادية. وأن مجريات الأشهر الأخيرة ستعيد خلط الأوراق (https://osesgy.unmissions.org/ar).

**ثالثاً: ملخص الإحاطة الأخيرة للمبعوث الخاص مارتن غريفث أبريل 15 يونيو 2021م:**

إن الأزمة اليمنية أسوأ أزمة إنسانية صنعها الإنسان في العالم، وأن أصحاب السلطة اليمنيين قد فوتوا العديد من الفرص التي قدمها لإنهاء الحرب وفرضوا على اليمنيين العيش تحت وطأة الحرب والفقر والمرض وانعدام الأمن، وأن المساعدات الإنسانية مهما كانت لن تكون بديلا عن السلام. الوسيط ليس مسؤولاً عن الحرب ولا عن السلام. وحتى الامتياز الذي يتمتع به لا يفوّضه بأي سلطة لإنهاء الحرب، رغم أن الافتراض المعاكس هو السائد فامتياز الوسيط هو أن يقدّم للطرفين السبل التي يمكن أن تسمح بإنهاء الحرب، وعبر عن أسفه أن الفرقاء اليمنيين لم يتغلبوا على خلافاتهم حتى الآن.

كما أشار إلى أهمية وقف إطلاق النار وكذلك أهمية فتح الموانئ والمطارات أمام الاحتياجات الإنسانية، وإلى اتفاق إستكهولم باعتباره علامة فارقة، وإضافة إلى ذلك، لم يُحقَّق أي تقدم كافٍ نحو إعادة الانتشار، منذ تعليق اللجنة في آذار/مارس 2020م.

**قراءة وتحليل قرارات مجلس الأمن:**

الملاحظ أن عشرات القرارات الصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والتصاريح والبيانات الرئاسية والمبعوثين مع مكاتبهم وبعثاتهم وزياراتهم الميدانية وإحاطتهم والمبادرات وجهود التسويات والمؤتمرات المتعددة، طوال عشر سنوات وكأنها لا قيمة لها ولا أثر، بل يتهم الكثير أن ذلك الدور كان ممهداً للصراع وغطاء لمزيد من العنف.

وكما هو معلوم فإن الأمم المتحدة متواجدة عبر مبعوثيها منذ بداية الأزمة اليمنية فقد تم تنفيذ مبادرة نقل السلطة سلميا وتشكيل حكومة وفاق جديدة ومؤتمر حوار وطني غير أن ذلك ولأسباب كثيرة أفشلت المرحلة الانتقالية وتداعت الأزمة إلى حرب أهلية منذ 2015م وحتى الوقت الحاضر.

وقد أثار المبعوث الأممي السابق جمال بنعمر الكثير من التساؤلات على جملة من تصريحاته ومنها: (قرار مجلس الأمن 2216 بشأن اليمن قرار صاغه السعوديون وينبغي تعديله) مقال عودة الدبلوماسية 21 فبراير 2021م في سلسلة مقابلات ومقالات للمذكور ينتقد العمليات العسكرية في اليمن.

إن القرارات الأممية لا تتجاوز عن إعرابها بالقلق والشعور بالاستياء والتأكيد على وحدة اليمن واستقلالها وسيادتها ودعوة الأطراف إلى العودة إلى الحوار... فهي تتضمن عبارات عامة ودعوات ومطالبات وتأكيدات مكررة ومملة فاقدة لحيويتها وفاعليتها ونفس العيوب تنطبق على إحاطات وتقارير المبعوثين الدوليين، فكل آليات الأمم المتحدة في واد والواقع في واد آخر.

من النادر الاطلاع على إحاطة أي مبعوث يطرح مشكلة وقضية معينة ويشخص أسبابها ويضع معالجاتها ويقدمها إلى مجلس الأمن للمناقشة وتبني الحلول الملزمة لكل الأطراف للتوضيح بمثال من واقع الأزمة اليمنية: مشكلة الحوض العائم (صافر) المعرض للتلف والمطلوب صيانته خوفاً من تسرب النفط الخام وتنتج عنه كارثة بيئية، فطوال سنوات وعشرات المناشدات والمطالبات والدعوات من الأمم المتحدة والمنظمات ومسؤولي الاتحاد الأوروبي وغيرهم ولم يتم الاتفاق على صيانته على الرغم من توفر التمويل الأجنبي، ولم يستطع العالم كله انتقاء احد الخيارات الموضوعية والعمل بها.

ويذهب كثير من المهتمين إلى فشل مجلس الأمن فشلا ذريعا في اليمن فقد فشل في وظيفته بموجب ميثاق الأمم المتحدة في منع الحرب كجانب وقائي وأكمل فشله في سبع سنوات من الحرب وعواقبها الوخيمة. واتخذت الانتقادات والاتهامات مذاهب شتى بحسب الدوافع والمصالح والولاءات السياسية (وور، 2018).

(1) تكرر في قرارات مجلس الأمن بخصوص اليمن: (تأكيداته المتكررة والتأكيد القوي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية والتزامه بالوقوف إلى جانب شعب اليمن) (قرار الأمم المتحدة رقم 2216)، فكيف يتطابق هذا مع واقع اليمن في الوقت الحاضر.

(2) ارتهان الهيئة الدولية لإرادة القوى الكبرى في قراراتها الخاضعة لموازين المصالح السياسية والاقتصادية وتوظيف مواقفها في المحافظة أو تحقيق مكاسب ومصالح جديده (الحريري، وأسك، 2020).

(3) إن متابعة وتتبع مسيرة مساعي وجهود الأمم المتحدة في اليمن وما آلت إليه لمدة العشر السنوات الماضية تؤكد أنها عشر سنوات من الفشل الذريع بدءا من قرارتها التي لم يتم تطبيقها وفشل مؤتمرات جنيف والكويت (file///:C:/Users/M/Desktop, 2018).

**الاستنتاجات على المبعوثين الدوليين:**

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى فشل المبعوثين الدوليين وقد تمثلت في الآتي:

لا توجد مرجعية قانونية وتنظيمية لمهام المبعوث الدولي الخاص بصفة عامة تحدد مهامه وواجباته ومسؤولياته ولا يصدر بكيفية تعيينه. ووجد أن الموضوع يشوبه بعض الغموض وتنعدم فيه الواجبات والمسؤوليات منذ صدور قرار التعيين ولقد عبر عن هذه الحالة المبعوث الخاص إلى ليبيا طارق متري في مقابلة تلفزيونية في إجابته عن هذا السؤال ما هي مرجعيتكم التنظيمية؟ وبالرغم من الإلحاح عليه بالتوضيح فإنه لم يجد جوابا سوى قوله: إن ذلك يتم في تعليمات شفوية من الأمين العام وإرشادات وشرط عدم الاعتراض عليه من مجلس الأمن يصبح مبعوثا دوليا خاصا ولا مسؤولية عليه طوال فترة عمله الفاشلة (الرمحي، 2021).

وفي الأزمة اليمنية تثير قراءة الواقع السياسي الراهن، بوصولها إلى مرحلة انسداد كامل، وتثار الكثير من الأسئلة المتكررة والجدال المستمر منذ فترة زمنية حول دور الأمم المتحدة، ليس حول الأسباب الظاهرة على السطح، وإنما منطق تعامل الأمم المتحدة ومجلس الأمن مع اليمن، الذي لم يحل أيّاً من المشكلات اليمنية، بل ساهم في استمرار تفاقم الأزمة الأسوأ التي تعيشها اليمن، وفي مفارقة ليست بغريبة، أسهمت في تفاقم فشل الأطراف السياسية اليمنية في إدارة أزمتها.

فالأمم المتحدة تعيش الفشل في الأزمة الراهنة، وفق مقتضيات السياسة والمصالح والقوى المهيمنة على مجلس الأمن، وتعثرها في إيجاد حل وطني، وفق تسوية مرضية لكل الأطراف المتصارعة، من دون اللجوء إلى الحرب، أو استدعاء الخارج لحسم خياراتها الداخلية. وإذ يؤكد الواقع الغريب هشاشة النخب السياسية اليمنية، وتقاطعات الصراعات الإقليمية والدولية، فإنه يلقي ضوءاً كثيراً على دور المجتمع الدولي في تعقيد الوضع اليمني هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك أسباب داخلية أدت إلى زيادة تعقيد الأزمة وهي أن العديد من الجهات الفاعلة داخلياً في هذه الأزمة لم تلتزم بجدية في

المفاوضـــات، وأن هناك فجوة كبيرة بين مطالب الفرقاء في المفاوضات، خصوصاً في ظل تحقيق انتصارات على الساحة، بالإضافة إلى استمرار التصعيد وعدم الاكتراث إلى ما ستؤول إليه البلاد.

**مدى فاعلية قرارات مجلس الأمن على الواقع**

بداية يدرك الجميع الوظيفة والمهمة الرئيسية المناطة بمجلس الأمن الدولي وأساس إنشاء منظمة الأمم المتحدة وأولى مقاصـــدها وأهدافها وهو الحفاظ على الســـلام والأمن الدوليين وفي ســـبيل ذلك يتمتع مجلس الأمن بالصـــفة الإلزامية وهو الجهة التي تم تفويضها وتخويلها سلطات واسعه لتحقيق ذلك، ولـه اتخـاذ كـافـة التـدابير القـانونيـة التي تمنع تهـديـد الأمن والاســـتقرار الجماعي أو الإخلال بهما أو وقوع أي عدوان وعليه يبرز الســـؤال لما مدى فاعلية قرارات مجلس الأمن وتوصـيات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشـأن الأزمة اليمنية؟ ويمكن أن تقاس الفاعلية والتأثير وتحقيق الأهداف من خلال الأثر الناتج عنها وتحقيق أو عدم تحقيق أهدافها.

أخذت الأزمـة اليمنيـة في مرحلتها الأخيرة فترة زمنيـة كـانـت مدعاة لفرض معالجات حاسـمة وإيقاف تصـعيدها حيث كانت الفرص القليلة متاحة لذلك أمام الوسطاء والمتدخلين والمشرفين على مســـار الأزمـة اليمنيـة وخاصـــة منذ بداية 2011م وهم سفراء الدول العشر رعاة المبادرة الخليجية بعد انسحاب قطر منها وبرعاية أوروبية ممثلة بالاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ممثلـة بـالمبعوث الخـاص لأمينهـا العـام الحضـــور منذ بـدايـة الأزمة في اليمن.

ولقد شـــكلت المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية التي نالت موافقة الأطراف الرئيســـية عاملاً أســـاســـياً لمنع انزلاق البلاد نحو الفتنـة والفوضـــى وتبناهـا مجلس الأمن بـالإجمـاع كحجر الأســاس في قراره رقم 2014 / 2011 بشـأن اليمن ثم توالت توصـياته وقراراته تجاه الأزمة بالشـراكة مع الشـركاء الآخرين غير أن حكومة المرحلة الانتقالية فشلت في السيطرة على الأوضـاع السياسية والاقتصادية لأسباب متداخلة مما جر الأزمة اليمنية إلى مرحلة متقدمة من التعقيد ثم انفجار الوضـــع عســـكريا بما اشـــتمل عليه من تدخل عســـكري خارجي جعل مجلس الأمن يصـــدر العديد من القرارات منها القرار رقم (2204) بموجب الفصل السابع وفرض عقوبات وحظر السفر على عدد من الأشـــخاص، غير أن كل تلك الإجراءات المتخذة لم تجدِ نفعا بل ينظر إليها البعض أنها كانت شريكا رئيسيا فيما آلت إليـه البلاد نظرا لضـــعف فـاعليـة قرارات مجلس الأمن وتسبب في تفاقم الأزمة اليمنية حيث صارت أكبر أزمة إنسانية في العالم.

نتناول أهم أحداث الواقع السـياسـي اليمني، وموجزا لقرارات مجلس الأمن الدولي، ومحاولة إســـقاطها على أحداث الفترات الزمنية ومناسـباتها، لعلنا نجد تغييرا في إدارة الأزمة إلا أن ما لمسناه أن مسلسل فشل المجلس مستمر.

في هذا الملخص نبين فقط مـا مـدى مســـؤوليـة مجلس الأمن وقراراته؟ وما مدى فاعلية تلك القرارات، أو تســـببها في تفاقم الأزمة اليمنية؟ فضـلاً عما نتج عنها من كارثة إنسـانية. والأمر نفســـه ينطبق على قرارات مجلس الأمن التي يرى البعض أن مجلس الأمن يخضـع في قراراته وموافقاته لرغبات ومصـالح الدول المهيمنـة عليـه; ولغرض المقاربة بين دور مجلس الأمن وفشل المسارات السلمية للازمة اليمنية فمن الضرورة ربطها بالأحداث السـياسـية المصـاحبة لها والمتعلقة بها ونتناول ذلك مسار المرحلة الانتقالية على النحو الآتي:

**المرحلة الأولى: مرحلة الفرصة الضائعة ـــــــــــ المبادرة الخليجية من أبريل 2011- فبراير2012م**

(1)قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2014) 21 أكتوبر 2011م الدعوة إلى تطبيق المبادرة الخليجية.

(2)قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2051) 12 يونيو 2012م التأكيد على التطبيق الفوري والكامل للمبادرة.

**ميلاد المبادرة الخليجية المتعسر:**

1) في 3 أبريـل 2011م عقـد المجلس الوزاري لـدول الخليج دورته الاســتثنائية الحادية والثلاثين، التي خصـصـت لإجراء اتصـــالات مع الحكومة والمعارضـــة اليمنية لعرض المبادرة الخليجية، ولقد مرت المبـادرة الخليجيـة بتعديلات حتى اكتملت الموافقة النهائية على نســـختها الأخيرة في 25 أبريل 2011م وتم تحديد موعد 2 مايو 2011م التوقيع النهائي.

2) اتســـمت المرحلـة الانتقـاليـة اليمنيـة بـالصـــعوبـة والتعقيد الشـديدين نظرا للأرضـية الهشـة والخلفية السياسية والاقتصادية والأمنية ممثلة بمؤسسات الدولة المنقسمة والضعيفة والعاجزة عن ممارسـة السـيادة وتطبيق القانون ومجتمع مهدد في نسـيجه الاجتمـاعي والجغرافي ووحـدتـه الوطنيـة وأحزاب وتنظيمـات ســـيـاســـيـة غير مؤســـســـيـة من حيث بنيانها التنظيمي، وغير ديمقراطية، وفي هذه الحالات تتطلب فترة زمنية طويلة وفرص نجاحها ضئيلة.

3) هذا النوع من المراحل الانتقالية المعقدة تتطلب من رعاة ووسطاء المرحلة الانتقالية وفي مقدمتهم الدول العشر ومجلس الأمن والاتحاد الأوروبي مراعاة كل تلك الصعوبات والتحديات من حيث تلبية الاحتياجات الرئيســية والأســاســية لإعادة بناء المؤسسات السيادية في الدولة وبرنامج تنمية اقتصادية ووقف كل الأعمال العسكرية ومواجهة التحديات.

4) تعتبر المبادرة الخليجية في حقيقتها إعادة تدوير للأزمة، وحقيقة الأمر أنها لا تعني نقل الســـلطة ولا تجســـد المرحلة الانتقالية المفترضـــة في حالات الديمقراطية الناشـــئة وما بعد الأزمات السياسية.

5) الإساءة في التقديرات والتراخي في الحزم والشعور بالحاجة إلى تحقيق أي نجاح من قبل رعاة المبادرة وتقديمهم تنازلات جسيمة أفرغت المبادرة من قيمتها بارتكاب أخطاءها الجسيمة المتمثلة في عدم تطبيق العدالة الانتقالية والعزل السياسي وغير ذلك من الإجراءات الوقائية المهمة في مواجهة الثأر والحقد السياسي الذي نتج عنه الانتحار السياسي ودفع البلاد إلى الهاوية.

- **ردود فعل مجلس الأمن والدول الراعية:**

أ- في 21 أكتوبر 2011م صدر **أول قرار** لمجلس الأمن رقم (2014) وسبقته (3) بيانات صحفيه، دعا فيها أعضاء مجلس الأمن جميع الأطراف إلى ضبط النفس وسرعة التوقيع على المبادرة الخليجية وأهم ما تناوله القرار ما يلي (الشيباني، 2020):

- الالتزام القوي بوحدة اليمن، وسيادته، واستقلاله، وسلامة أراضيه.
- إدانة كافة انتهاكات حقوق الإنسان ومحاسبة المتسببين.
- الترحيب بمشاركة مجلس التعاون الخليجي، ودعم مجلس الأمن لدوره في حل الأزمة اليمنية.
- القلق الشديد من تفاقم الأزمة، وزيادة أعداد النازحين، وتهديد التنظيمات الإرهابية.

ب-بذلت الدول العشر والاتحاد الأوربي الراعية للمبادرة جهودا كبيرة في الضغط وإقناع الأطراف اليمنية بالتنفيذ والتوقيع على المبادرة بموجب الموافقات المسبقة.

**الاستنتاجات على المرحلة الأولى:**

- أن أساس فكرة المبادرة الخليجية في بداية الأزمة اليمنية تم بالمشاركة مع الأمم المتحدة كون الموضوع متعلقا بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ولنيل الدعم الدولي على المضي في تنفيذ جوهر المبادرة التي تركز على تسليم رئاسة الدولة لنائب الرئيس.
- أشار قرار مجلس الأمن بشكره لدول مجلس التعاون الخليجي لمشاركة مجلس الأمن الدولي في تسوية وحل الأزمة اليمنية، ومن وجهة نظر الباحث أن القرار لا يعطي أي قيمة ذات معنى وإنما استعرض حالات القلق دون الإسراع في التعامل مع هذه الظروف المقلقة عمليا بقصد المحافظة على الأمن والسلم المحلي أولاً ثم الإقليمي والدولي.
- تباطؤ مجلس الأمن في اتخاذ خطوات تتناسب وحجم تقديرات الموقف المتأزم ومستوى التهديدات الشديدة الخطورة الذي لم يعد هناك خيار للتعامل معه سوى اتخاذ إجراءات أكثر صرامة وأشد حزما ويتبين ذلك من تأخر مجلس الأمن في دعم المبادرة الخليجية من أبريل إلى شهر نوفمبر لأكثر من (7) أشهر.
- تم التعامل مع الأزمة اليمنية بسياسة النفس الطويل والصياغة المعدة سلفا والمكررة من قبل مجلس الأمن الدولي للقرارات والتصريحات، حيث فقدت فاعليتها وتأثيرها النفسي لدى الآخرين معنيين وغير معنيين في الأمر مما أفقد احترامها لدى الأطراف المعنية.
- يذهب البعض إلى مبرر جهل الوسطاء بطبيعة الأزمة اليمنية وجذورها وتركيبة النظام اليمني وعدم الإلمام بجوانبها وتراكماتها ومختلف أطرافها، غير أن الثابت عمليا أن الكل استوعبها بكل تعقيداتها فضلا عن ذلك أن سفراء الدول الراعية على إلمام شامل وكامل ودقيق بمسارات الأزمة اليمنية وجذورها. ولذلك يصعب الأخذ بهذا المبرر غير أن الأزمة اليمنية منذ بدايتها كانت قضية ثانوية بالنسبة للدول الكبرى وربما أساءت أو أخطأت دول الخليج في فهم تداعياتها وفقا لمصلحة كل دولة.

**ثانيا: المرحلة الثانية: قرار مجلس الأمن الثاني رقم (2051) لسنة 12 يونيو2012م (دعم المبادرة الخليجية والمرحلة الانتقالية والمطالبة بعدم إفشالها):**

وقد أكد على دعم مجلس الأمن للمبادرة الخليجية بقرار رقم (2051) لسنة 12 يونيو2012م: أكد القرار على الحالة السياسية والاقتصادية والأمنية في البلاد وأهمها ما يلي:

- الإعراب عن قلقه الشديد على الوضع السياسي والأمني والاقتصادي والإنساني في اليمن.
- التأكيد على ضرورة التنفيذ الكامل وبموجب الأزمنة المحددة في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومحاورها: (أ) عقد مؤتمر حوار وطني شامل. (ب) إعادة هيكلة القوات الأمنية والمسلحة تحت قيادة مهنية وطنية موحدة وإنهاء كل الصراعات المسلحة. (ج) خطوات لمعالجة العدالة الانتقالية وحشد الدعم الوفاق الوطني (د) الإصلاح الدستوري والانتخابي وعقد الانتخابات العامة في فبراير 2014م.
- وقف كافة أعمال التدخل في أعمال حكومة الوفاق بما فيها الهجمات على البنى التحتية للنفط والغاز والكهرباء.
- الدعوة من خلال مجموعة أصدقاء اليمن لتقديم دعم فعال ومتزايد لدعم الحكومة اليمنية لتتمكن من مواجهة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية.

**الاستنتاجات على المرحلة الثانية:**

1. غياب الدور الفاعل في هذه الفترة الزمنية الحرجة للدور الخليجي والعربي والأممي في متابعة وتقييم أداء المرحلة الانتقالية ووضع الحكومة الهش.
2. الاختلال في سياسات الحكومة بتطبيق الإصلاحات السعرية دون دعم ووقف تدهور الاقتصاد اليمني والاستجابة لقرارات مجلس الأمن في هذا الشأن.
3. عدم استقرار الوضع الأمني ووقف الاشتباكات المسلحة والحملات الإعلامية في تجاهل من قبل الوسطاء الإقليميين والدوليين وعدم اتخاذ إجراءات حاسمة تجاه ذلك.
4. قرارات مجلس الأمن المجردة من الأفعال والأثر والقيمة، حيث قامت باستمرار بوقف تدهور الحالة الأمنية والتدهور

الاقتصادي والاحتقان السياسي والتهديد بفرض عقوبات على معرقلي المرحلة الانتقالية ولكن دون جدوى.

**المرحلة الثالثة: قرار مجلس الأمن 2140، 26 فبراير 2014 (دعم مخرجات الحوار الوطني اليمني الشامل من 18 مارس 2013— 25 يناير2014م):**

**موجز الاتجاهات السياسية لقرار مجلس الأمن:**

1) التأكيد على ضرورة إنجاز عملية الانتقال السياسي في اليمن، وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي، مضيفا إليها (مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل) كمرجعية قانونية أخرى معترف بها دولياً.

2) عدم التسامح مع الجهات والأشخاص والكيانات التي تَعُوق عملية الانتقال السياسي في اليمن وفقا للقرارين (2014) لسنة (2011) و(2051) لسنة (2012)، أو تعوق -باستخدام العنف- تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وإنشاء لجنة الجزاءات (التي تتكون من جميع أعضاء مجلس الأمن).

3) يلاحظ التحديات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية الهائلة التي يواجهها اليمن.

4) يدين اقتحام السجن المركزي ومستشفى العرضي وجميع الأنشطة الإرهابية.

5) يقرر أن الحالة في اليمن تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين في المنطقة.

6) يعرب عن القلق إزاء استخدام وسائل الإعلام للتحريض على العنف وإحباط التطلعات المشروعة لشعب اليمن في التغيير السلمي.

7) يشير مع القلق إلى أن جميع الأطراف في الصراع المسلح لا يزالون يجندون الأطفال.

8) يتطلع أيضاً إلى التعجيل باعتماد قانون بشأن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

**نتائج القرار:** المطالب الجوهرية التي حددها قرار مجلس الأمن (2140) لسنة 2014م لم تتم وذلك نتيجة الأحداث التي وقعت بدءاً من 21 سبتمبر 2014، وما تلاها من تداعيات.

**الاستنتاجات على المرحلة الثالثة:**

إن مجلس الأمن بقراره يؤكد بأنه على اطلاع بأن اليمن لا تتوافر فيه أسس وركائز الاستقرار فهو يعاني بشدة من الأزمة الاقتصادية والأمنية والسياسية والحشد والتجنيد والتسليح إلى غير ذلك من الصعوبات والتحديات الكبيرة التي تجعل النجاح شبه مستحيل وغير ممكن.

وبالعودة إلى الوراء لقراءة عوامل الفشل والسقوط المسبق فإن توقيع المبادرة الخليجية احتاجت إلى فارق زمني بين الموافقة على المبادرة والتوقيع عليها من 3 أبريل ——— 23 نوفمبر 2011م، فكيف الحال بالإجراءات الأخرى. بالإضافة إلى الآتي:

1- استمرار الاضطرابات والاحتجاجات والاشتباكات المسلحة.

2- تردي الوضع الأمني إلى أسوأ حالاته وعلى سبيل المثال تم اقتحام مبنى مستشفى العرضي في قلب العاصمة صنعاء بتاريخ 5 ديسمبر 2013م وفي 14 فبراير 2014م نفذ تنظيم القاعدة هجوما على السجن المركزي لتحرير عناصرهم وتم هروب سجناء آخرون.

3- العديد من العلماء والباحثين الدوليين والمهتمين بعمليات بناء السلام في دول الصراع يرون بحتمية فشل مؤتمر الحوار الوطني في اليمن معتبرين عملية بناء السلام في اليمن على ذلك النحو الذي تم بأنها أدت إلى تبديد الموارد وزيادة حدة التوترات (علايه، 2013).

**المرحلة الرابعة: قرارات الأمم المتحدة والوضع اليمني العام:**

- قرار مجلس الأمن الدولي (2201) 15فبراير 2015م إدانة حل البرلمان.

- قرار مجلس الأمن الدولي (2216) 14 إبريل 2016م تمديد العقوبات.

- قرار مجلس الأمن الدولي (2342) 23 فبراير 2017م تمديد العقوبات وحظر الأسلحة.

- قرار مجلس الأمن الدولي (2402) 26 فبراير 2018م تمديد العقوبات وحظر الأسلحة.

**بقراءة الوضع اليمني العام وإسقاط قرارات مجلس الأمن وربطها بالواقع اليمني نستنتج الآتي:**

**1. الوضع اليمني الاقتصادي والسياسي والأمني:**

أ- من الناحية الاقتصادية: من الحقائق المتفق عليها أن الاقتصاد اليمني يعاني من اختلالات هيكلية مزمنة، زادت من صعوبة الوضع الاقتصادي والإنساني، وأدوات الصراعات السياسية والمسلحة في البلاد أدت إلى توقف وإنهاء المنظومة الاقتصادية بنفاذ الاحتياطي من النقد الأجنبي بتوقف الإيرادات والمنح الخارجية بمستويات قياسية (الراجحي، 2016).

ب-من الناحية السياسية: كيف نقيم ممارسات السياسيين اليمنيين خلال أزمة 2011م وما بعدها حتى اليوم؟ والتي داهنها عليهم الوسطاء الدوليين وتنازلوا عن عوامل نجاح الخروج من الأزمة، واستجابوا عن علم ودراية ويفترض أن يكونوا كذلك لكل عوامل الإفشال والإخفاق، وصمتوا أو تجاهلوا أو تصرفوا باستحياء لكل الممارسات التي تدفع بالبلاد نحو الانزلاق إلى الحرب.

ج- من الناحية الأمنية: تحتل اليمن مرتبة متقدمة من حيث الدول المتضررة من الإرهاب وهي كذلك في ترتيب دول الشرق الأوسط على مؤشر الإرهاب العالمي، وصارت مقرا وملجأ للتنظيمات الإرهابية في شبه الجزيرة العربية في 2014، أعلنت جماعة مجاهدو اليمن مبايعتها تنظيم (داعش)

وإعلان اليمن ولاية صنعاء (alkhanadeq.com/post.php?id=1809, 2020).

وهذه الركائز الاقتصادية والسياسية والأمنية والإنسانية يشار إليها في جميع قرارات مجلس الأمن وتوصف بالمتردية والمتدهورة ويشعر مجلس الأمن تجاهها بالقلق.

**2. إسقاط قرارات مجلس الأمن على الواقع اليمني:**

د- أين موقف مجلس الأمن من حالة الفوضى السياسية والأمنية؟ مواجهات مسلحة في الشمال، واحتجاجات في الجنوب، وعمليات اغتيالات متفرقه، وحوار لمدة عشرة أشهر تقريبا، ومظاهرات، ومشاحنات ومكايدات سياسية بين القوى السياسية المشتركة في الحكم، وأنشطة تخريبية لإفشال المرحلة الانتقالية من قبل بعض الأطراف بتفجير أنبوب النفط وتفجير أبراج الكهرباء، وحملات إعلامية بالاتهامات بالسرقة والفساد والتخوين بين الأطراف الحاكمة.

ه- اكتفى مجلس الأمن الدولي بتوثيق قلقه ومناشدته في نسخ متكررة من القرارات العديمة الفائدة والتي فقدت هيبتها وأهميتها ولا يؤبه لها، وصدور عشرات القرارات والبيانات والتصريحات والمؤتمرات الصحفية الأممية التي لا قيمة لها ولا جدوى منها مما أدى إلى عبث بتدخل إقليمي ودولي دون مسؤولية ومشروعية قانونية، وإدارة وتدوير اليمن نحو حرب أهلية شاملة، وتهديد اليمن في وحدته واستقلاله وسيادته، وتمزيق نسيجه الاجتماعي وإحياء النعرات والعصبيات الجاهلية بمختلف أنواعها، وانتشار ثقافة العنف، وانهيار وفشل عام لمؤسسات الدولة، وتشظي مجتمعي عميق، وتشكل صعوبات معقدة في إعادة بناء الدولة.

**الاستنتاجات العامة:**

1. ضعف أداء الأمم المتحدة في تعاطيها مع النزاع والأزمة اليمنية.
2. المستوى الهش والضعيف وعديم التأثير والفاعلية في إدارة الأزمة اليمنية.
3. ضعف الأمم المتحدة أدى إلى استمرار الصراع والأزمة وطول مداها الزمني.
4. اتساع دائرة التدخلات المباشرة الإقليمية والخارجية في النزاع اليمني وفقاً لمصالح خاصة.
5. تعرض آلية مجلس الأمن الدولي في الدبلوماسية الوقائية ومنع الأزمة من وقوعها ودرجة الاستجابة السريعة للحد من تداعياتها للنقد الشديد المستمر.
6. أهمية وظيفة مجلس الأمن الدولي لا تتناسب مع أدائه ودون الأخذ بمنهج إدارة الأزمات واستراتيجياتها.
7. أن مجلس الأمن الدولي يتكون من إرادات دولية منقسمة في تحالفات رئيسية خاضعة لتوازن مصالحها والصراع فيما بينها بالوكالة.

**ومن خلال ما سبق يتضح قبول فرضية الدراسة القائلة "أن هناك فشل في دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمة اليمنية خلال الفترة 2011- 2021م".**

**التوصيات:**

1. على الأمم المتحدة تنفيذا لواجباتها المفوضة بها من قبل الأسرة الدولية في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين حث الأطراف المتنازعة على القيام بالوقف الفوري لإطلاق النار في اليمن وفق آلية ملزمة.
2. إيقاف التدخلات الإقليمية السلبية وتحجيم دورها ودمجه مع الدور الأممي.
3. إشراك محكمة العدل الدولية كجهة قانونية وقضائية في الرقابة على قرارات الأمم المتحدة وإصدار الفتاوى القانونية الملزمة وفق القانون الدولي في قضايا المنازعات والأزمات الدولية.
4. أن يتمتع المبعوثون الأمميون المعينون بالاستقلالية والحيادية، وأن يكونوا على مسافة واحدة بين أطراف الصراع دون الانحياز إلى طرف دون الآخر.
5. فرض احترام القانون الدولي بكل مبادئه من خلال تفعيل هيئة الأمم المتحدة، ومنحها سلطة مواجهة كل أطراف المجتمع الدولي بدون تمييز، وتمكينها من ذلك.
6. فرض رؤية أممية ملزمة لجميع أطراف النزاع الداخلية والخارجية لحل الأزمة اليمنية.
7. دعم وتوسيع عملية الإغاثة الإنسانية في اليمن والاستجابة السريعة لفتح الطرقات والموانئ والمطارات للأغراض الإنسانية والاقتصادية والصحية.

**المراجع**

**أولاً: الكتب والرسائل العلمية:**


- جار الله، عاتق، (2020)، بوصلة الصراع في اليمن لأهم التحولات الإستراتيجية، المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية.
- جاسم، خلف عبد الله محمد، (2021)، دور الأمم المتحدة في حل الأزمات الدولية (سوريا واليمن) أنموذجا، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، العراق.
- الحدراوي، حامد كريم، (2010)، أسباب نشوء الأزمات وإدارتها: دراسة استطلاعية لآراء عينة من أعضاء مجلس النواب العراقي، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة الكوفة، المجلد (2)، العدد (5)،
- الحريري، محمد سرور، (2012)، إدارة الأزمات السياسية واستراتيجيات القضاء على الأزمات الدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الحسني، عبد الله، (2017)، قرارات مجلس الأمن ودورها في حل الأزمة اليمنية، مركز الجزيرة للدراسات.
- دياب، شبيب، (2007)، سيسيولوجيا النزاعات، ط1، ديموغرافيا للنشر، بيروت، لبنان.
- صفا، كمال، (2018)، الأزمة اليمنية، أسبابها، أبعادها وطرق تسويتها، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة اللبنانية

- علاية، موسى، (2013)، لماذا فشل الحوار الوطني اليمني الشامل في منع الصراع، جامعة راد بود-هولندا ومؤسسة أوام للتنمية، اليمن.
- عليوة، السيد، (1997)، إدارة الأزمات والكوارث حلول علمية – أساليب وقائية مركز القرار للاستشارات، القاهرة
- غريب، سلطان، (2020)، الأزمة اليمنية (2011- 2020) دراسة تحليلية لأسبابها وطرائق إداراتها ومساراتها المستقبلية.
- الفقيه، عبد الله محمد، (2012)، إدارة الازمات، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن.
- القاسم، محمد حسين علي، (2021)، الأزمة اليمنية أسبابها وأبعادها 2015-2020، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية.
- كنعان، نواف، (2003)، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، ط1، مكتبة دار الثقافة، ط1، عمان، الأردن.
- محمد، إيثار عبد الهادي، (2011)، استراتيجية إدارة الأزمات: تأطير مفاهيمي وفق المنظور الاسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 17، العدد 64، ص 47-63.
- نجيب، أحمد إبراهيم، (1996)، الكوارث والاستعداد لموجهتها والتخفيف من آثارها، المؤتمر السنوي الأول لإدارة الأزمات والكوارث، وحدة بحوث الأزمات، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- نعمه، دعاء جمعة، (2016)، دول مجلس التعاون الخليجي وإدارة الأزمات الإقليمية، (أزمة ليمن أنموذجا).
- هلال، محمد عبد الغني حسن، (2004)، مهارات إدارة الأزمات: الأزمة بين الرقابة منها والسيطرة عليها، ط4، مركز تطوير الأداء والتنمية للنشر، القاهرة، مصر.
- هيكل، محمد، (2006)، مهارات إدارة الازمات، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر.

**ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:**

- Asseburg, Muriel, & Lacher, Wolfram, & Transfeld, Mareike, (2018), Mission Impossible? UN Mediation in Libya, Syria and Yemen, German Institute for Security Affairs, October.
- Elayah, Moosa, & Aglan, Mai (2018), The Role of the United Nations and its Special Envoys in the current Yemeni War: Floundering in a Tragic Reality, Radboud University in partnership with the Center for Governance and Peacebuilding, Sana'a.
- Gurevitch, Michael, (1995), The crisis of public Communication London: Routledge.
- Sharp, Jeremy M., (2021), Civil War and Regional Intervention on Yemen, Congressional Research Service.
- Merriam, (1996), Webster's new collegiate Dictionary, Publishers: Webster Inc, U.S.A, Vol. 9.
- World disaster report, International Federation of red Cross & red Crescent Societies (Oxford: Oxford University, press, 1993).

**ثالثاً: المقالات والتحليلات والمواقع الإلكترونية:**

- وور، أنتي: تحليل: قرارات مجلس الأمن المنحازة فاقمت الحرب في اليمن 24 مايو 2018 https://almawqeapost.com/news/30872-30-3-2023
- الشيباني، ياسين، (2020)، اليمن في قرارات مجلس الأمن ـ مدى توافق القرارات المتعلقة باليمن مع ميثاق الأمم المتحدة، جامعة صنعاء، منصة خيوط، https://www.khuyut.com/blog/5810-10-3-2023-
- الحريري، وليد، وأسك، نيكولاس، مقال: خمس سنوات من رضوخ مجلس الأمن للسعودية، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية 9 أبريل 2020، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/9661-12-3-2023.
- تقرير بعنوان: المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن يقدم إحاطته الأخيرة لمجلس الأمن، مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، https://osesgy.unmissions.org/ar-21-3-2023/
- تقرير بعنوان: كيف سقطت هيبة الأمم المتحدة في اليمن، صحيفة أخبار اليوم، 8 أغسطس 2018.-21-3-2023- file:///C:/Users/M/Desktop
- الراجحي، منصور، (2016)، الاقتصاد اليمني تداعيات الحرب على الاختلالات البنيوية، ttps://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/03/160310122836025.html-16-3-2023
- داعش في اليمن. من إمارة إلى مرتزقة سعودية، الخنادق، 2020. https://alkhanadeq.com/post.php?id=1809-12-3-2023، للاطلاع على بعض عملياتهم: تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية اليمن، https://ar.wikipedia.org/w
- الرمحي، منتهى، (2021)، برنامج تلفزيوني (البعد الآخر يبحث مهام المبعوثين الدوليين وسبب فشل مهماتهم)، برنامج تلفزيوني، قناة العربية التلفزيونية.https://www.alarabiya.net/last-page/-7-3-2023
- قرار الأمم المتحدة رقم (2216) بشأن اليمن.
- الموسوعة الحرة، 3202-30-3- .https://ar.wikipedia.org/wiki
- ميثاق الأمم المتحدة، موقع الأمم المتحدة، https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/chapter-6-3-2023